نص ردن

▪ علاء حسن

## التمسك بالحق السماوي

ائتلاف دولة القانون ، أعلن وعلى لسان العديد من أعضائه ونوابه طرح فكرة اجراء تعديل دستوري خلال المؤتمر الوطني، يتضمن تحديد ولاية رئيس الوزراء بدورتين فقط، وكانت اطراف مشاركة في الحكومة اعلنت هي الاخرى ضرورة بحث هذا الموضوع من قبل المشاركين لغرض ضمان نجاح واستقرار النظام السياسي في البلاد ، والحد من فرض هيمنة الشخص والحزب الواحد على السلطة .

الحديث عن هذا الموضوع لم يصدر بشكل مباشر من قبل نواب دولة القانون ولكنه جاء عبر بيان صادر عن مكتب احد النواب ذكر فيه "ان بقاء رئيس الوزراء نوري المالكي لدورتين كانت بإرادة وطلب ابناء الشعب لتغلبه في اصوات ناخبيه في الانتخابات السابقة على منافسيه الاخرين ، وليس من المنطقي تحديد بقاء رئيس الوزراء لدورتين فقط ، لان هذا القرار يعتمد على رغبة الشعب ، فان كان ناجحا وقدم للشعب ما كان يرجوه فسيطالب ببقائه لثلاث دورات وقد تكون اكثر" .

ورقة القائمة العراقية التي قدمها يوم الجمعة الماضي رئيس كتلتها سلمان الجميلي الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر، تضمنت الاشارة الى قضية تحديد الولاية لرئيس الحكومة بدورتين فقط فضلا عن التمسك ببنود اتفاق اربيل والمشاركة في القرار الامني ، واجراء تغييرات داخل قيادات الاجهزة الامنية بموجب مبدأ التوازن في ضمان تمثيل المكونات، والإسراع في اقرار قانون العفو العام واتخاذ اجراءات حقيقية لتحقيق مشروع المصالحة الوطنية وحسم ملف الوزارات الامنية وتشكيل المجلس الوطني للسياسات العليا، والاتفاق على صيغ موحدة تكفل تحقيق الشراكة في ادارة البلاد وضرورة الاسراع بتعديل المادة الدستورية التي لم تحدد عدد دورات رئيس الحكومة .

وسط اجواء الترقب لانعقاد المؤتمر والخروج بنتائج من شانها تجاوز الازمة السياسية ، هناك من يرى ان المشاركين سيدخلون في سجال جديد لان بوادر الخلاف الجوهرية ، بدأت تطفو على السطح ، وتتطلب ارادة حقيقية لحسمها لان هذا الموضوع ، يتعلق بمستقبل البلاد السياسي ، ونجاح المؤتمر الوطني سيتحدد في بحث القضايا المستقبلية ، وبحسب تصريحات صدرت من نواب فانهم استبعدوا التوصل الى اتفاق لتحديد ولاية رئيس الحكومة لان مثل هذا الامر يعد مستحيلا ، ولاسيما ان اجراء اي تعديل في الدستور يتطلب استفتاء شعبيا في ظل الاجواء الراهنة التي مازالت تشهد حالة من الانقسام الطائفي.

العراقيون ينتظرون من المشاركين في المؤتمر الوطني حسم القضايا الجوهرية المتعلقة بمستقبل البلاد السياسي ، الخاضع ومنذ عام ٢٠٠٣ لتجاذبات لم يسعفها اي نوع من التوافق والحلول الاخرى البعيدة عن المساس بالجوهر وإصلاحه ، خصوصا ان الحديث الان اصبح يتركز على الحق السماوي في تولي السلطة لصالح فئة على حساب اخرى ، وهذا يعني الاصرار على اثارة اطراف لا تمتلك حق المشاركة في ادارة البلاد ، لانها غير مشمولة باي امتياز سماوي او دستوري، ولهذا اصبحت مهمة المؤتمر المرتقب في غاية التعقيد ، انه ملزم في التوصل اولا بتغيير المفاهيم ثم بعد ذلك بحث سبل تجاوز الخلاف بين اصحاب الحق السماوي المقدس والاخرين الذين يعتقدون بأن الحوار هو السبيل الوحيد لتجاوز الازمة السياسية .

عدسة المدى

تصوير.. محمود رؤوف محمود

**نساء يستخرجن قوت أطفالهن من تحت الأرض، يحفرن أساسات المباني المهدمة في معسكر الرشيد لاستخراج الطابوق وتنظيفه ومن ثم بيعه.**

# مستنقعات المياه الآسنة تنتشر في عدد من أحياء مدينة الحلة

**طالب أهالي عدد من الأحياء السكنية في مدينة الحلة الدوائر البلدية في بابل بضرورة ردم المستنقعات التي تنتشر في مناطقهم وتحويلها إلى ملاعب ومتنزهات، مؤكدين أنها تتسبب بتداعيات بيئية وصحية.**

**"المدى" زارت حي العسكري الذي يعد من أكثر الأحياء السكنية معاناة من المستنقعات، والتقت بعدد من المواطنين، إذ قال المواطن طعمة محمد: أنه ومنذ سنوات يعاني أهالي الحي من المستنقعات التي تحيط بمنازلهم، والتي أصبحت بيئة خصبة للحشرات الضارة.**

□ بابل / اقبال محمد

واضاف في حديثه لـ"المدى" أن هذه المستنقعات تحولت إلى مكبات للنفايات من قبل المواطنين، "ناهيك عن الأضرار التي تتسبب بها سواء للمنازل أو لصحة المواطنين كونها مصدرا للأمراض الانتقالية"، مطالبا الجهات المعنية بحملة لردم هذه المستنقعات وتطهيرها من الأوبئة.

أما المواطن حسين محمد فقد أكد لـ"المدى"، أن وجود المستنقعات في الأحياء السكنية والأقضية والنواحي أثر بشكل واضح على جمالية المدينة، "إضافة إلى أن وجودها يلقي بضلاله على انتشار الأمراض وخاصة في القرى والأرياف، وقد لاحظنا في الفترة الأخيرة انتشار العديد من الأمراض بسبب هذه المستنقعات".

وتمنى محمد على الجهات المعنية بهذا الشأن معالجة هذه الظاهرة التي سجلت انتشارا واضحا في السنوات الاخيرة، مؤكدا أن معالجتها بالسرعة الممكنة "يعد بمثابة رسالة واضحة للجميع مفادها أن هناك اهتماما من قبل المسؤولين بهذه الظاهرة"، حاثا في الوقت نفسه المواطنين على الإسراع بالإبلاغ عن الأماكن التي تنتشر فيها هذه المستنقعات وخاصة المناطق البعيدة.

بدوره أشار المواطن سعدي رشيد الصالح في حديثه لـ"المدى" إلى أن انتشار المستنقعات يشكل ضررا كبيرا على الأبنية وصحة المواطن على حد سواء، فضلا عن أنها ظاهرة غير حضارية، مشددا على ضرورة أن تلتفت المؤسسات الحكومية إلى هذه الظاهرة وخصوصا في الأحياء السكنية التي تعاني من الأمراض المستشرية بين المواطنين.

وأضاف "ونحن نترقب فصل الصيف نتمنى أن تبادر الجهات المعنية إلى مكافحة هذه الظاهرة قبل حلوله".

أما المواطنة كريمة محمد فقالت لـ"المدى": أنها تسكن الحي العسكري منذ سنوات "وهذه البرك والمستنقعات تتزايد يوما بعد آخر لكون مدينة الحلة تطفو على بحيرة من المياه الجوفية"، مضيفة "هذه الحالة أثرت كثيرا على حياتنا لأن الأطفال يتعرضون للكثير الأمراض"، جراء تكاثر الحشرات الناقلة للأمراض"، مطالبة الحكومة المحلية بإطلاق حملة كبرى لتجفيف هذه المستنقعات وزراعتها وتحويلها إلى متنزهات ومناطق خضراء.

نائب محافظ بابل صادق المحنا اكد في حديثه لـ"المدى"، أن هناك الكثير من هذه المستنقعات وخاصة في الحي العسكري، مشيرا إلى أن الحكومة المحلية "بحثت هذه القضية الحيوية التي لها تأثيرات بيئية وصحية وجمالية وقررت القيام بأكبر حملة لردم المستنقعات بجهود البلدية ودائرة المجاري وجهات اخرى ساندة".

غير أنه أفاد بأن الحملة تواجه صعوبات في ردم هذه المستنقعات لاحتياجها إلى كميات كبيرة من مخلفات البناء والسبيس لردمها وتجفيفها وجعل المنطقة أكثر جمالا، مشيرا إلى أن الحملة تتضمن زراعة هذه المستنقعات بعد تجفيفها وتحويلها إلى متنزهات عامة.

مديرية بيئة محافظة أكدت على لسان مصدر فيها، أوضح لـ"المدى" أن المديرية قدمت الكثير من الدراسات والتقارير عن المستنقعات الموجودة في الأحياء السكنية وطالبت بحملات لردمها وهو ما تم اتخاذه مؤخرا.

## بعضهم يستحصل نحو مليون و٥٠٠ ألف دينار شهريا وآخرين انخرطوا في الجريمة

# التسول.. عالم يكتنفه الغموض

**مظاهرهم وملابسهم تثير الشفقة أحيانا والاشمئزاز في أحيانا أخرى، أنهم المتسولون، الذين ما إن يقف المواطن بسيارته في أحد التقاطعات أو يعلق في زحام مروري حتى يجد امرأة أو طفلا أو رجلا كهلا أو شابا معاقا يقترب منه لطلب المال.**

**أصبحت هذه الشريحة تثير الجدل لدى أغلبية المواطنين، فهناك من يعطف عليهم، وهناك من يتهمهم بالجشع، غير ان أي متسول ومهما تعطه من مال يكفي قوته ليوم كامل فإنه يستمر بتسوله في الشوارع وهو أمر يثير حفيظة المواطنين الذين بدأوا يتحدثون بشيء من المبالغة عن امتلاك بعض هؤلاء لأموال وسيارات وعقارات وغيرها.**

□ بغداد / المدى

مسؤولون حكوميون كشفوا لوكالة "الفرات نيوز"، حقائق مخيفة عن هؤلاء المتسولين، فمنهم من يتقاضى نحو مليون و٥٠٠ الف دينار شهريا، وهو مبلغ يعادل رواتب ثلاثة موظفين من حملة شهادة البكالوريوس، ومن المتسولين من يرتبط بعصابات تمارس الجريمة المنظمة، وآخرون يعملون مع مجاميع إرهابية، إلا أن المتسولين ينفون هذه الاتهامات. وبين مستشار وزارة حقوق الانسان كامل أمين، أن "ظاهرة التسول أصبحت مهنة وليست حاجة، ففي أول تجربة لنا بمحافظة كربلاء جمعنا عددا من المتسولين هناك واتضح أنهم جميعا يستلمون رواتب من شبكة الحماية الاجتماعية".

وأضاف أن هؤلاء برروا تسولهم هذا إلى أن إعانات شبكة الحماية غير كافية، مشيرا إلى أن الوزارة لديها معلومات تفيد بأن المتسول الواحد يحصل على نحو ٥٠ ألف دينار يوميا، "فبالتالي أصبحت هذه الظاهرة مهنة، لكن البعض منهم يتم استغلاله من قبل شبكات ارهابية منظمة"، على حد قوله.

وأردف أمين "اكتشفنا من خلال جولات لجاننا في مدينة الكاظمية أن هناك منظمة إرهابية تروج للحبوب المخدرة من خلال هؤلاء المتسولين لا بل تجعلهم يدمنون عليها"، مؤكدا أن القضاء على ظاهرة المتسولين عملية صعبة جدا بسبب غياب سلطة القانون في فترة من الفترات، والتهجير الذي حدث في جميع المحافظات، إضافة إلى الحصار الاقتصادي الذي فكك الكثير من الأسر واضطرها إلى امتهان التسول"، بحسب ما ذكر.

ويؤيد نواب ما ذهب إليه مستشار وزارة حقوق الانسان، إذ أكد عضو لجنة العمل والشؤون الاجتماعية البرلمانية علي كردي حجي أنه "ثبت بالدليل القاطع أن هناك عصابات وأيادي تقف وراء هؤلاء المتسولين"، محملا الحكومة مسؤولية انتشار ظاهرة التسول والعصابات المنظمة للجريمة التي تستخدم هؤلاء، داعيا الجهات المختصة إلى مراقبة ومتابعة هذه الظاهرة للحد منها.

وفيما إذا كانت هناك خطة عمل لانتشال المتسولين من الشارع، قال حجي : أن "القضية أكبر من قضية انتشالهم من الشارع لأن هناك لجانا مختصة بهذا الأمر تابعت هذه الحالات ووجدت أغلب هؤلاء المتسولين عناصر في عصابات منظمة"، مبينا أن هناك من يستغل الأطفال والنساء لأغراض الكسب غير المشروع وغير ذلك، "وبالتالي لا يمكن حصر هذه الحالات ولابد من متابعتها من قبل الجهات الحكومية وخاصة وزارة الداخلية". وتابع بالقول: أن وزارة العمل في هذا الوقت غير قادرة على تهيئة جميع احتياجات المواطنين ممن هم دون مستوى خط الفقر لكون إمكانياتها المادية لا تلبي الطموح، مضيفا "لكننا في لجنة العمل البرلمانية نتابع وبحرص شديد لهذه الحالات وقد وجهنا كتابا إلى وزارة الداخلية للحد من ظاهرة التسول أو السيطرة عليها". ويختلف المتسولون في طريقة استحصال الأموال من المواطنين، فمنهم من يقوم بطلب المال بشكل مباشر، ومنهم من يحمل وصفة طبية بحجة أنه مريض ويحتاج المال للعلاج، وآخرين يدعون أن نقودهم سرقت وأنهم من محافظة أخرى وبحاجة إلى أجرة النقل للعودة إلى محافظتهم، ويدعي غيرهم أن عائلته بحاجة إلى الطعام وهو لا يمتلك المال، وهناك صنف آخر وهم من يقومون بمسح السيارات المتوقفة ليحصلوا من أصحابها على مبلغ من المال، وغير ذلك العديد من الأساليب. بدوره أوضح قائد شرطة بغداد اللواء صباح الشبلي أن شرطة النجدة تقوم يوميا بحملات كبيرة للإمساك بالمتسولين وتسليمهم إلى مراكز الشرطة ليتم تحويلهم إلى قاضي التحقيق الذي يقوم بالإفراج عنهم، على حد قوله. وأضاف أن "هذا ليس بسبب إهمال من جهة ما، بل لعدم توفر مكان أو مركز تأهيلي يقوم باستلام المتسولين، أو قانون يخص هذه الشريحة، لكن كان هناك اتفاق مع نائب رئيس مجلس محافظة بغداد محمد الشمري على تشكيل لجنة من قبل المحافظة لتسلم هؤلاء المتسولين وفتح مراكز تأهيلية لهم".

وتابع الشبلي بالقول: "لكن لغاية الآن لم يتم اتخاذ اي إجراء بهذا الصدد"، لافتا إلى أن هناك شبكات إرهابية تستغل وجود المتسولين وخاصة الأحداث منهم، محملا في الوقت نفسه مديرية الأحداث بوزارة العدل تبعات هذا الأمر كونها الجهة المعنية بتأهيل وتدريب المتسولين الأحداث على العمل.

غير أن النائب الاول لمجلس محافظة بغداد محمد الشمري ذكر أنه تم تشكيل لجنة من مجلس المحافظة بعد أن كانت هناك لجنة مركزية لمكافحة ظاهرة التسول والتي تديرها وزارات العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية وحقوق الانسان. وأفاد بأن اللجنة قررت تشكيل لجنة في كل محافظة، مبينا أن تم تشكيل لجنة برئاسته في محافظة بغداد وقد عقدت عدة اجتماعات لتدارس ظاهرة التسول في العاصمة وتداعياتها على الواقع الحضاري والأمني والاجتماعي.

وذكر الشمري أنه تم التوصل إلى خطة بثلاث محاور للحد من ظاهرة التسول، يتمثل المحور الاول بدور الجانب الإعلامي لتوعية المجتمع بمخاطر هذه الظاهرة، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني ايضا والعمل على تحديد راتب للمتسولين ودعمهم من خلال الحصة التموينية بالتنسيق مع وزارة التجارة إلى جانب منحهم حصص إضافية، ومحاولة توفير فرص عمل للقادرين منهم على العمل والتنسيق مع الوقفين الشيعي والسني لتقديم المعونات لهم.

وأوضح أن المحور الثاني يتمثل بالاتفاق مع وزارات العمل والصحة وحقوق الانسان والتربية لإدخال المتسولين مركزا تأهيليا وخاصة الذين احترفوا التسول منهم، مبينا بهذا الخصوص أنه تم الاتفاق مع وزارة العمل على أن يكون هناك مركزان الاول في الكرخ والآخر في الرصافة لاخضاع المتسولين إلى برنامج نفسي وصحي وتربوي وتعليمي ومهني لإعادة الاعتبار النفسي ودمجهم في المجتمع. وأفاد بأن المحور الثالث هو تفعيل الإجراءات القانونية التي تصنف التسول على أنه جريمة يعاقب عليها القانون، مشيرا إلى أنه تم التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى لتخصيص قاض لهذا الموضوع. بدوره قال عضو لجنة حقوق الانسان البرلمانية علي شبر: "اننا نحاول إيجاد قوانين تمنع ظاهرة التسول بصورة عامة والأحداث منهم بصورة خاصة"، مؤكدا أن هناك قوانين مهمة وحساسة على مستوى رعاية الطفل والأحداث هي حيز التنفيذ. وطالب الحكومة بالإسراع بتنفيذ هذه القوانين وتخصيص مبالغ لهذه الشريحة، مبينا أن مسؤولية لجنة حقوق الانسان هي الرقابة على تطبيق هذه القوانين "لكن الحكومة هي المعنية بالامر سواء كانت وزارة المرأة أو وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لترتيب مكان للعيش وتعليمهم مهنا حرة يستطيعون كسب أرزاقهم منها".

وبالمقابل نفي المتسولون التهم الموجهة إليهم ويرون أن سوء الأوضاع المعاشية وفقدانهم ذويهم نتيجة الحوادث الإرهابية إضافة إلى عدم وجود عمل هي ما من دفعهم إلى التسول.

إذ تقول امرأة كبيرة بالسن تقوم بالتسول في أحد شوارع بغداد: "أنا مريضة ومصاريف العلاج كبيرة جدا، لقد قتل زوجي وترك لي ثلاثة أطفال ولد وبنتان البنت الكبرى تزوجت من ابن عمها والأخرى تزوجت من شخص غريب لكنه فقير". وتابعت بالقول: "أما أبني الذي اعتقدت أن الله عوضني به عن أبيه ليكون سندا لي ولأختيه لم يكمل دراسته بسبب ظروفنا آنذاك واتجه إلى العمل صغيرا، وكانت حياتنا جيدة نوعا ما، لكن كما قتل أباه وخلف أيتاما من بعده، هو الآخر قتل وترك خلفه أيتاما".

وأشارت إلى أنهم عاشوا على مساعدات الأهل والجيران "لكن إلى متى هذا الحال، فقد أتى أهل زوجة ابني وأخذوها وتركوا الأطفال لي فلم أجد بدا من العمل لكي أعيلهم ولكن من يوظف عجوزا مثلي، فاضطررت للتسول إلى أن يأخذ الله أمانته وأرتاح"، بحسب تعبيرها.

المتسول الطفل احمد الذي لا يعرف اسم والده، قال وهو "يرتجف خوفا ظنا منه أننا من الشرطة": عندما كبرت وجدت نفسي مرميا في أحضان أربعة رجال كبار في السن لا أعلم من هم، أنا ومعي الكثير من الأطفال الصغار يعاملوننا بقسوة ويضربوننا بشدة في حال عصينا أوامرهم. وتابع بالقول: أنه كل يوم عند الساعة السابعة صباحا "ينقلوننا بواسطة سيارة باص إلى مختلف الساحات والشوارع لكي نستجدي المال من المارة ويعودوا ليأخذونا في المساء، وإن اعترضنا على ذلك يضربونا ويقطعوا عنا الطعام".

واستدرك الطفل قائلا: "حاولت مرة أن أهرب منهم لكنهم طاردوني وأمسكوا بي واحتجزوني في غرفة مظلمة وقطعوا عني الطعام وضربوني واستمر هذا الحال لثلاثة أيام متتالية، ومنذ ذلك الحين وأنا ارتعب منهم ولا استطيع حتى التفكير بمحاولة الهرب مجددا".